العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الثلاثاء 2026/08/04 - 21 صفر 1448
السنة 49 العدد 13878
Tuesday 04/08/2026
49th Year, Issue 13878
www.alarab.co.uk

الحرب مع إيران تُبشّر بعصر ذهبي لتكرير النفط... لكنه لن يدوم

الاضطرابات تسببت في فقدان نحو 5 ملايين برميل يوميا

لندن - تعزز الأرباح القياسية التي حققها قطاع تكرير النفط نتيجة الحرب مع إيران مكاسب شركات النفط الكبرى، لتنعش نشاطا كان كثير من المستثمرين قد بدأوا في الابتعاد عنه خلال السنوات الماضية. ويبدو أن القطاع مهيأ لتحقيق عوائد استثنائية خلال السنوات القليلة المقبلة، لكن التحولات الهيكلية طويلة الأجل في أسواق الطاقة تعني أن هذا الانتعاش قد يكون مؤقتا.

ورغم موقعه المحوري في سلسلة إمدادات الطاقة العالمية، ظل قطاع التكرير لسنوات الأقل جاذبية داخل صناعة النفط. فقد انسحبت شركات النفط الغربية الكبرى تدريجيا منه على مدى العقدين الماضيين، بفعل ارتفاع تكاليف التشغيل، وتقلب هوامش الربح، وتشديد القيود البيئية، وارتفاع تكلفة الانبعاثات الكربونية، فضلا عن المنافسة المتزايدة من المصافي المدعومة حكوميا في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

وتسارع هذا التراجع في نهاية العقد الثاني من الألفية، خصوصا في أوروبا، حيث راهنت الحكومات والشركات على أن الانتشار السريع للسيارات الكهربائية سيؤدي إلى تراجع الطلب على الوقود خلال ثلاثينيات القرن الحالي، وهو ما قلل الحوافز للاستثمار في إنشاء مصاف جديدة أو توسيع القائم منها.

> بيئة التكرير تغيرت بصورة دراماتيكية خلال العام الماضي بفعل تصاعد الصراعات في عدد من المناطق المنتجة للنفط

ونتيجة لذلك، تقلصت طاقات التكرير لدى شركات النفط الغربية بصورة ملحوظة. فقد انخفض إجمالي طاقة التكرير لدى شركات بي بي وشيفرون وإكسون موبيل وشل وتوتال إنيرجيز من 16.4 مليون برميل يوميا في عام 2005، بما يعادل نحو 22 في المئة من الطاقة العالمية، إلى 10.4 مليون برميل يوميا العام الماضي، أو نحو 13 في المئة من إجمالي طاقة معالجة النفط الخام في العالم، وفقا لحسابات "رويترز أوبن إنترست". وكانت شل الأكثر تقليصا لنشاطها، بعدما خفضت عدد مصافيها من 40 إلى سبع فقط خلال تلك الفترة.

لكن بيئة التكرير تغيرت بصورة دراماتيكية خلال العام الماضي بفعل تصاعد الصراعات في عدد من المناطق المنتجة للنفط، وفي مقدمتها الحرب مع إيران. فقد أدى الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز لعدة أشهر، وما ترتب عليه من صعوبات في وصول الخام إلى المصافي، إضافة إلى الهجمات الإيرانية التي استهدفت منشآت تكرير في أنحاء مختلفة من الشرق الأوسط، إلى ارتفاع هوامش أرباح البنزين والديزل ووقود الطائرات إلى مستويات قياسية.

كما أجبر تراجع إمدادات الخام من الشرق الأوسط العديد من المصافي، خصوصا في آسيا، على خفض معدلات التشغيل. ورغم امتلاك الصين مخزونات كبيرة من النفط الخام، فإنها فضلت تقليص عمليات التكرير بصورة كبيرة، وأوقفت صادرات الوقود من أجل تعويض الانخفاض الحاد في وارداتها النفطية.

وتسببت هذه التطورات مجتمعة في فقدان ما يقرب من خمسة ملايين برميل يوميا، أي نحو 6 في المئة من طاقة التكرير العالمية التي كانت متاحة قبل الحرب خلال الربع الثاني من العام. وبلغ متوسط تشغيل المصافي العالمية نحو 78 مليون برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ ذروة جائحة كوفيد19- في عام 2020، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

وفي الوقت نفسه، أدت أشهر من الهجمات الأوكرانية المتواصلة بالطائرات المسيّرة على البنية التحتية للطاقة في روسيا إلى انخفاض حاد في إنتاج المصافي الروسية، ما دفع موسكو إلى حظر صادرات الديزل، وهو قرار أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار الوقود في الأسواق العالمية.

وكان للأثر المشترك لهذين الصراعين تأثير كبير في ربحية قطاع التكرير. فقد أدى نقص المنتجات المكررة إلى منح الشركات قوة تسعيرية غير مسبوقة، وشجعها على تشغيل المصافي بأقصى طاقتها. وبلغ معدل تشغيل المصافي الأميركية، التي برزت خلال الحرب بوصفها أكبر مورّد للوقود في العالم، نحو 97 في المئة في الأسبوع المنتهي في 24 يوليو، مقارنة بمتوسط تاريخي يقارب 90 في المئة.

وارتفع هامش مؤشر التكرير لدى شركة بي بي، وهو أحد أهم مقاييس ربحية القطاع عالميا، إلى 30 دولارا للبرميل في الربع الثاني، مقارنة بـ17 دولارا في الربع الأول و12 دولارا قبل عام. وبلغ متوسط المؤشر حتى الآن في الربع الثالث نحو 42 دولارا للبرميل.

كما حققت إكسون موبيل أرباحا بلغت 5.5 مليار دولار من قطاع التكرير في الربع الثاني، وهو أفضل أداء لها منذ عام 2022، مدفوعا بإنتاج قياسي من الديزل. وارتفعت أرباح شيفرون من القطاع إلى 4.9 مليار دولار، وهو أعلى مستوى لها خلال العقد الحالي.

وأعلنت شل عن أرباح معدلة بلغت 2.5 مليار دولار من وحدة المنتجات، وهو أفضل أداء لها خلال العقد، فيما سجلت شبكة مصافيها معدل تشغيل تجاوز 100 في المئة خلال الربع، مستفيدة من السحب من المخزونات والصيانة المؤجلة. أما الرئيس التنفيذي لتوتال إنيرجيز، باتريك بويان، فوصف أداء قطاع التكرير في شركته بأنه "استثنائي".

أداء استثنائي

المسيّرات الإيرانية تفاقم الخسائر المادية والبشرية في الحرب السودانية

الخرطوم - أصبحت الطائرات المسيّرة أحد أبرز العوامل التي تعيد رسم مسار الحرب السودانية، بعدما انتقلت من كونها وسيلة عسكرية مساندة إلى سلاح قادر على تغيير موازين القوى وتوسيع رقعة الدمار والخسائر البشرية.

ومع دخول الحرب عامها الرابع، تتزايد المخاوف من أن يؤدي الاعتماد المتزايد على هذا النوع من الأسلحة إلى استهداف المزيد من المرافق المدنية، في ظل اتهامات متبادلة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وتقارير دولية تشير إلى استخدام مسيّرات إيرانية الصنع.

وجاء الهجوم الذي استهدف محكمة أهلية في قرية غراء الزوايا بولاية شمال دارفور ليعيد الجدل حول تصاعد دور الطائرات المسيّرة في الصراع. وأعلنت مجموعة "محامو الطوارئ" أن الضربة أسفرت، وفق معلومات أولية، عن مقتل ما لا يقل عن 35 شخصاً وإصابة آخرين، متهمة الجيش السوداني بتنفيذ الهجوم بواسطة طائرات مسيّرة أثناء انعقاد جلسة قضائية حضرها مدنيون وقيادات أهلية.

ويمثل استهداف المحكمة، تطوراً جديداً في نمط الحرب، إذ لم تعد الضربات تقتصر على المواقع العسكرية أو خطوط الاشتباك، بل امتدت إلى منشآت تؤدي وظائف مدنية وقضائية، الأمر الذي يثير مخاوف متزايدة بشأن اتساع نطاق المخاطر التي يتعرض لها المدنيون في مناطق النزاع.

وخلال الأشهر الأخيرة، تحولت الطائرات المسيّرة إلى عنصر رئيسي في العمليات العسكرية داخل السودان، سواء في دارفور أو كردفان أو ولايات أخرى، حيث مكّنت أطراف القتال من تنفيذ ضربات بعيدة المدى دون الحاجة إلى عمليات برية واسعة.

وأدى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الهجمات على المدن والبنية التحتية، في وقت تشير فيه الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ألف شخص قُتلوا منذ بداية العام جراء هجمات نُفذت بواسطة طائرات مسيّرة في أنحاء مختلفة من البلاد.

ويرى مراقبون أن هذا التحول يعكس تغيراً في طبيعة الحرب، التي انتقلت تدريجياً من الاعتماد على المواجهات البرية التقليدية إلى استخدام وسائل قتالية أكثر تطوراً، تسمح بتنفيذ ضربات دقيقة نسبياً، لكنها في الوقت نفسه تزيد من احتمالات سقوط ضحايا مدنيين عندما تُستخدم في مناطق مأهولة.

وتشير تقارير دولية وغربية إلى أن الجيش السوداني عزز خلال الفترة الماضية قدراته في مجال الطائرات المسيّرة، وأن بعض هذه القدرات ارتبط بتقنيات أو نماذج منسوبة إلى إيران، وهي تقارير لم تؤكدها الخرطوم رسمياً.

وفي المقابل، يرى محللون أن إدخال هذا النوع من الأسلحة منح الجيش قدرة أكبر على استهداف مواقع خصومه في مناطق يصعب الوصول إليها برياً، لكنه في الوقت ذاته زاد من حجم الدمار الناتج عن العمليات العسكرية.

وتبرز ولاية دارفور باعتبارها إحدى أكثر المناطق تأثراً بهذا التطور، نظراً لاتساع رقعة سيطرة قوات الدعم السريع هناك، واعتماد الجيش بصورة متزايدة على الضربات الجوية والطائرات المسيّرة لمحاولة إضعاف مواقع خصمه.

تقرأون في العدد

- التصعيد التدريجي.. استراتيجية أميركية قد تقود إلى حرب بلا نهاية مع إيران — ص2
- الدبيبة والفساد... والاحتجاجات — ص3
- موجة الحر الشديدة تُذبل مشروع تشجير الشرق الأوسط — ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

أحداث سبتة: كيف حوّل التضليل الإعلامي البحر إلى فخ للشباب

لم تكن المشاهد التي رافقت أحداث سبتة مجرد محاولة جديدة للهجرة غير النظامية، ولا يمكن اختزالها في اندفاع مجموعة من الشباب نحو الضفة الأخرى من البحر. فقد كشفت تلك الأحداث عن معركة أكثر تعقيدًا تدور بعيدًا عن الشواطئ ونقاط العبور، معركة تُخاض على شاشات الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث تنتشر الشائعات بسرعة تفوق الحقائق، وتتحول الرسائل المضللة إلى قرارات مصيرية قد تغيّر حياة الأفراد أو تنهيها.

لقد أصبح التضليل الإعلامي في العصر الرقمي أحد أكثر أدوات التأثير خطورة، لأنه لا يعتمد على القوة المباشرة، بل على إعادة تشكيل الإدراك. فخلال دقائق معدودة، يمكن لمقطع فيديو مجتزأ، أو منشور مجهول المصدر، أو دعوة تنتشر عبر تطبيقات التواصل، أن تخلق انطباعًا زائفًا بأن الحدود مفتوحة، أو أن فرصة العبور أصبحت متاحة، أو أن المستقبل ينتظر على الجانب الآخر من البحر بلا مخاطر ولا تعقيدات. وعندما يتلقى شاب يبحث عن فرصة أفضل هذه الرسائل بصورة متكررة، فقد تتحول الشائعة في وعيه إلى حقيقة، ويصبح الوهم أقوى من الواقع.

تكمن خطورة هذا النوع من التضليل في أنه لا يكتفي بتزييف الوقائع، بل يستثمر في الأحلام الإنسانية المشروعة. فالرغبة في تحسين مستوى المعيشة، أو البحث عن فرصة عمل، أو بناء مستقبل أكثر استقرارًا، كلها تطلعات طبيعية. غير أن بعض الخطابات الرقمية تعمد إلى تقديم الهجرة غير النظامية بوصفها الطريق الأسرع لتحقيق هذه الأحلام، متجاهلة ما تحمله من مخاطر إنسانية وقانونية، وما يواجهه كثير من المهاجرين من صعوبات تبدأ عند البحر ولا تنتهي بالوصول إلى الضفة الأخرى.

فالأكاذيب التي تُبث عبر الفضاء الرقمي لا تظل حبيسة الشاشات، بل قد تتحول إلى قوارب مكتظة، وإلى عائلات تنتظر أخبار أبنائها، وإلى شباب يدفعون ثمن الثقة بمعلومات لا تستند إلى حقيقة. ولهذا، فإن التضليل في زمن المنصات لم يعد مجرد مشكلة إعلامية، بل أصبح قضية تمس الأمن المجتمعي والاستقرار الإنساني.

لكن اختزال أحداث سبتة في تأثير وسائل التواصل وحدها سيكون قراءة ناقصة. فالمعلومات المضللة لا تنجح إلا عندما تجد جمهورًا يبحث عن إجابات، أو عن فرصة، أو عن أفق مختلف. ومن هنا، فإن مواجهة التضليل لا تتحقق فقط عبر نفي الشائعات أو تفنيد الأخبار الزائفة، بل عبر بناء الثقة، وتوسيع الفرص، وتعزيز شعور الشباب بأن مستقبلهم يمكن أن يُبنى داخل وطنهم بقدر ما يحلمون به خارجه.

وهنا تحديدًا تبرز خصوصية التجربة المغربية. فالمغرب لم يجعل من التنمية الاقتصادية مشروعًا لتحسين المؤشرات الكلية فحسب، بل تبناها باعتبارها خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الاستقرار، ورفع جودة الحياة، وخلق بيئة اقتصادية أكثر قدرة على استيعاب طاقات الشباب. وفي عالم تتزايد فيه حروب المعلومات، تصبح المشاريع التنموية، بقدر ما هي استثمارات في البنية التحتية، استثمارًا في الثقة أيضًا؛ لأنها تقدم للمواطنين دليلًا ملموسًا على أن المستقبل يُبنى بالفعل، لا بالوعود.

الإستراتيجية التنموية التي انتهجها المغرب لم تقتصر على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، بل انطلقت من رؤية أوسع تقوم على تقليص الفوارق المجالية، وربط المناطق بشبكات حديثة للنقل واللوجستيات، وتعزيز جاذبية الاستثمار، وفتح آفاق جديدة أمام الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، لم تعد البنية التحتية مجرد مرافق عامة، بل أصبحت أدوات لإعادة تشكيل المجال الاقتصادي، وتمكين الجهات من الاندماج بصورة أكبر في الدورة التنموية الوطنية.

وهذا لا يعني أن التنمية وحدها تنهي جميع التحديات، أو أن أي مجتمع يخلو من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. لكن الفارق يكمن في وجود مشروع وطني يتحرك إلى الأمام، ويستثمر باستمرار في تحسين البنية الاقتصادية وخلق الفرص. فالشباب لا يحتاج فقط إلى خطاب يطمئنه، بل إلى مؤشرات ملموسة تؤكد أن مستقبله يمكن أن يُبنى داخل وطنه، وأن الأمل ليس وعدًا مؤجلًا، بل مسارًا تتراكم إنجازاته عامًا بعد عام.

كما أن المغرب لم يربط مشروعه التنموي بالبعد الداخلي وحده، بل وضعه في إطار رؤية أوسع تعزز مكانته كشريك اقتصادي إقليمي، من خلال توسيع ارتباطه بالأسواق الإفريقية، وتطوير الممرات التجارية، وتعزيز البنية اللوجستية. وهذا البعد يمنح التنمية بعدًا استراتيجيًا يتجاوز تحسين الخدمات، ليجعلها ركيزة لتعزيز السيادة الاقتصادية، وزيادة القدرة على مواجهة التقلبات الإقليمية والدولية.

> المغرب يواجه هذه الحملات بالمنجزات الميدانية مؤكداً أن حماية الأمل هي الرد الأقوى وأن التنمية هي السد أمام التضليل

وفي هذا السياق، تصبح مواجهة التضليل الإعلامي جزءًا من معركة أوسع لحماية الثقة العامة. فالأخبار الزائفة قد تنتشر بسرعة، لكنها تواجه صعوبة في الصمود أمام واقع يتغير باستمرار. وكل مشروع يُنجز، وكل فرصة عمل تُستحدث، وكل استثمار جديد يرى النور، يمثل في جوهره ردًا عمليًا على الإشاعات التي تحاول إقناع الشباب بأن لا مستقبل لهم داخل وطنهم.

وهكذا، تتضح معادلة مختلفة في التجربة المغربية: فبدل الانجرار إلى معركة لا تنتهي مع كل شائعة، يجري الاستثمار في بناء الوقائع نفسها. لأن الحقائق التي تُشيد بالإسمنت والابتكار والعمل اليومي، تبقى أكثر قدرة على الإقناع من أي حملة رقمية عابرة، ولأن التنمية، في نهاية المطاف، ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل مشروع لبناء الثقة، وترسيخ الأمل، وتعزيز مناعة المجتمع في مواجهة التضليل.

تكشف أحداث سبتة، بمعزل عن تفاصيلها الآنية، حقيقة أصبحت أكثر وضوحًا في عالم اليوم: أن حماية الحدود لم تعد تبدأ عند نقاط العبور، بل عند بناء وعي الإنسان وتعزيز ثقته في مستقبله. فالتضليل الإعلامي لا يجد طريقه إلى المجتمعات بسبب تطور أدواته التقنية وحدها، وإنما لأنه يحاول استغلال الفراغ الذي قد تتركه الأزمات أو الشائعات أو غياب المعلومة الموثوقة.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الثلاثاء 2026/08/04
السنة 49 العدد 13878

التصعيد التدريجي.. استراتيجية أميركية قد تقود إلى حرب بلا نهاية مع إيران

واشنطن تراهن على إرهاق طهران... لكن خبرة العقود تمنح الجمهورية الإسلامية أدوات الصمود

في الحروب، لا يكون الخطر دائما في الضربة الأولى، بل في المنطق الذي يحكم ما بعدها. وفي المواجهة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران، تبدو هذه المعضلة أكثر حضورا من أي وقت مضى، إذ يعتقد كل طرف أن الوقت سيمنحه أفضلية استراتيجية، بينما تشير تجارب التاريخ إلى أن حروب الاستنزاف نادرا ما تنتهي بانتصار واضح، وغالبا ما تفرض على الجميع أثمانا تتجاوز ما كانوا مستعدين لدفعه.

واشنطن - لا تبدو المواجهة المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران مجرد جولة جديدة من الصراع التقليدي بين خصمين يتبادلان الضربات والتهديدات، بل تعكس اختلافا عميقا في فلسفة إدارة الصراعات. فواشنطن تنطلق من قناعة راسخة بأن زيادة الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية ستدفع الخصم في النهاية إلى إعادة حساباته والقبول بتنازلات لم يكن مستعدا لها في البداية، بينما تراهن طهران على معادلة مختلفة تقوم على امتصاص الضربات وإطالة أمد المواجهة إلى أن تصبح كلفتها على الولايات المتحدة وحلفائها أكبر من المكاسب المرجوة منها.

وهذا التباين في الرؤية يجعل خطر الانزلاق إلى حرب طويلة أكثر ترجيحا من الوصول إلى حسم سريع، خاصة إذا استمر الطرفان في الاعتقاد بأن الوقت يعمل لصالحهما.

لطالما شكلت كيفية إجبار القوى الإقليمية على تعديل سلوكها أحد أكثر الأسئلة تعقيدا في الاستراتيجية الأميركية. فمنذ الحرب الباردة، اعتمدت إدارات أميركية متعاقبة على سياسة "التصعيد التدريجي"، التي تقوم على رفع مستوى الضغوط خطوة بعد أخرى، على أمل أن يدرك الخصم أن كلفة الاستمرار في المواجهة أصبحت أعلى من كلفة تقديم التنازلات.

ويقول راي تقي، الباحث البارز في شؤون إيران والشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأميركية في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، إن هذه المقاربة تبدو منطقية من الناحية النظرية، لكنها كثيرا ما تصطدم بواقع مختلف. فهي تفترض أن الخصم يتخذ قراراته وفق حسابات مادية بحتة، بينما تظهر التجارب أن الأنظمة التي تعتبر الصراع قضية وجودية قد تصبح أكثر استعدادا لتحمل الخسائر، بل قد تستثمر الضغوط الخارجية لتعزيز التماسك الداخلي وإعادة تعبئة المجتمع.

ويشير تقي إلى أن جذور هذه الاستراتيجية تعود إلى ستينيات القرن الماضي، عندما طور وزير الدفاع الأميركي آنذاك روبرت ماكنمارا وفريقه مفهوم التصعيد المتدرج خلال حرب فيتنام. وكان الرهان الأميركي يقوم على أن الضربات العسكرية المتزايدة ستدفع هانوي إلى الاقتناع بأن مواصلة الحرب لم تعد مجدية، فتعود إلى طاولة المفاوضات بشروط أقرب إلى الرؤية الأميركية.

غير أن النتائج جاءت معاكسة. فبدلا من الاستسلام، واصلت فيتنام الشمالية القتال رغم الخسائر الهائلة، وتحولت الحرب إلى واحدة من أطول وأعقد النزاعات في التاريخ الأميركي الحديث، لتنتهي بانسحاب واشنطن دون تحقيق أهدافها السياسية الأساسية.

> بينما تراهن واشنطن على أن زيادة الضغط ستدفع طهران إلى التراجع، تراهن إيران على قدرتها على الصمود ورفع كلفة المواجهة

ولا يقتصر هذا الدرس على فيتنام وحدها، بل يتكرر بدرجات مختلفة في العراق وأفغانستان، حيث أثبتت التجربة أن التفوق العسكري لا يترجم بالضرورة إلى انتصار سياسي، وأن قدرة الخصم على الصمود قد تكون أكثر حسما من حجم القوة المستخدمة ضده.

ويرى تقي أن إيران تنتمي إلى هذا النوع من الخصوم. فهي لا تبني استراتيجيتها على تحقيق انتصار عسكري مباشر على الولايات المتحدة، وهو أمر تدرك استحالته، وإنما على جعل أي مواجهة طويلة ومكلفة بما يكفي لإضعاف الإرادة السياسية لدى الطرف المقابل.

وقد أظهرت الحرب الأميركية الإسرائيلية الأخيرة ضد إيران أن النظام الإيراني يمتلك قدرة ملحوظة على إعادة تنظيم نفسه بعد الضربات. فعلى الرغم من استهداف قيادات عسكرية وأمنية بارزة ومنشآت حساسة، لم تظهر مؤشرات على انهيار مؤسسات الدولة، بل سارع النظام إلى ملء الفراغات القيادية، واستعادة جزء مهم من قدرته على إدارة الأزمة.

وتستفيد طهران في ذلك من خبرة تراكمت على مدى أكثر من أربعة عقود من العقوبات والعزلة والضغوط، ما جعلها تطور آليات للتكيف مع الأزمات، سواء على المستوى الاقتصادي أو الأمني أو السياسي. ولذلك فإن افتراض أن زيادة الضغط ستؤدي تلقائيا إلى انهيار النظام أو تغيير سلوكه قد لا يستند إلى معطيات كافية.

كما أن إيران تمتلك أدوات غير تقليدية تمنحها قدرة على الرد دون الدخول في مواجهة كلاسيكية مباشرة مع الولايات المتحدة. فمن خلال نفوذها الإقليمي، وشبكة حلفائها، وموقعها الجغرافي المطل على مضيق هرمز، تستطيع التأثير في أمن الطاقة العالمي وحركة التجارة الدولية، وهو ما يمنحها أوراق ضغط تتجاوز حجمها الاقتصادي والعسكري.

ومن هنا تتحول معادلة الردع إلى اختبار للإرادة أكثر منها اختبارا لتوازن القوى. فالولايات المتحدة تمتلك تفوقا عسكريا ساحقا، لكنها تواجه في المقابل خصما مستعدا لتحمل خسائر كبيرة إذا اعتقد أن المعركة تتعلق ببقاء النظام. أما واشنطن، فستخوض حربا اختيارية بعيدة عن أراضيها، وهو ما يجعل الرأي العام الأميركي عاملا مؤثرا في تحديد مدى استعداد الإدارة للاستمرار في المواجهة.

وتزداد المخاطر مع تبني إدارة الرئيس دونالد ترامب خطابا يقوم على الرد الحاسم. فقد هدد الرئيس الأميركي باستهداف منشآت داخل إيران، بما فيها منشآت الطاقة، إذا تعرضت السفن في مضيق هرمز لأي هجمات أو تعطيل.

ورغم أن هذه التهديدات تهدف إلى تعزيز الردع، فإنها قد تفتح الباب أمام سلسلة من ردود الفعل المتبادلة يصعب احتواؤها. فاستهداف البنية التحتية الإيرانية قد يدفع طهران إلى توسيع نطاق عملياتها ضد المصالح الأميركية أو ضد الملاحة في الخليج، الأمر الذي سيستدعي ردا أميركيا جديدا، لتدخل الأزمة في دوامة تصعيد قد تستمر أشهرا أو حتى سنوات.

وتكمن خطورة هذا السيناريو في أن كل جولة جديدة من الضربات ستقلص فرص العودة إلى التهدئة، بينما تزداد احتمالات وقوع أخطاء في الحسابات أو استهداف منشآت ذات طبيعة مدنية، بما يوسع نطاق الأزمة ويزيد تداعياتها الإنسانية والاقتصادية.

كما أن استمرار التوتر في الخليج ستكون له انعكاسات تتجاوز طرفي الصراع، إذ إن أي اضطراب طويل في مضيق هرمز سيؤثر في أسواق الطاقة العالمية، ويرفع تكاليف الشحن والتأمين، ويزيد الضغوط على الاقتصاد الدولي الذي لا يزال يواجه تحديات النمو والتضخم.

ولهذا يؤكد تقي أن أمن الملاحة في الخليج لا ينبغي أن يبقى رهينة للمواجهة الثنائية بين واشنطن وطهران، بل يحتاج إلى ترتيبات أمنية دولية أوسع تضمن حرية التجارة وتحول دون استخدام الممرات البحرية كورقة ضغط سياسية أو عسكرية.

إلا أن الوصول إلى مثل هذه الترتيبات يبدو صعبا في ظل تراجع الثقة الأميركية في الأطر متعددة الأطراف، واعتماد إدارة ترامب بصورة أكبر على سياسة الردع المباشر والقوة العسكرية، وهو ما يجعل البحرية الأميركية تتحمل العبء الرئيسي في حماية الملاحة خلال أي مرحلة تصعيد.

وفي المحصلة، يعيد التصعيد الحالي إحياء سؤال قديم في الاستراتيجية الأميركية: هل تستطيع القوة العسكرية وحدها فرض تغيير سياسي على خصم يرى في الصمود جزءا من عقيدته الأمنية؟ وتشير خبرات العقود الماضية إلى أن الضغط المتزايد لا يقود دائما إلى التسويات، بل قد يدفع الأطراف إلى مزيد من التشدد، خصوصا عندما يصبح التراجع مكلفا سياسيا أكثر من استمرار القتال.

وبينما تراهن واشنطن على أن الضغوط المتصاعدة ستدفع طهران إلى تغيير سلوكها، تراهن إيران على أن الزمن سيعمل لصالحها، وأن قدرتها على تحمل الخسائر ورفع كلفة المواجهة ستدفع خصومها في النهاية إلى البحث عن مخرج سياسي. وبين هذين الرهانين، يبقى الاحتمال الأكثر واقعية هو استمرار حرب استنزاف لا يملك أي من الطرفين القدرة على حسمها سريعا، لكنها قادرة على إعادة تشكيل توازنات الشرق الأوسط لسنوات طويلة.

حرب استنزاف ليست في صالح أحد

الصوفية التونسية... كيف تراجع التدين التقليدي أمام الإسلام السياسي؟

التدين الروحي خسر معركة المجال العام أمام التنظيم والمال والخطاب السياسي

تونس - لم يكن تراجع الصوفية في تونس نتيجة انهيار فكرتها أو فقدانها لجذورها الاجتماعية، بقدر ما كان انعكاسًا لاختلال موازين القوة بين نموذجين مختلفين في فهم الدين ووظيفته. فمن جهة، ظل التصوف وفيًا لفكرة إصلاح الفرد وبناء العلاقة الروحية مع الله، بعيدًا عن الصراع السياسي والاستقطاب الأيديولوجي، ومن جهة أخرى، ظهرت تيارات وافدة من المشرق، في مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين ثم التيارات السلفية، تحمل تصورًا يجعل الدين مشروعًا سياسيًا ومجالًا للتعبئة والتنظيم والمنافسة على النفوذ.

لهذا، لم تكن المنافسة متكافئة منذ البداية. فالطرق الصوفية لم تدخل معركة السيطرة على المجال العام، بينما جعلها خصومها هدفًا رئيسيًا ضمن مشروع إعادة تشكيل التدين في تونس.

وخلال عقود طويلة، كان التصوف يمثل أحد أهم مكونات الهوية الدينية التونسية. فقد ارتبط التدين الشعبي بزيارة الزوايا، وإحياء المواسم الدينية، والاحتفاء بالأولياء الصالحين، وانتشرت الطرق الصوفية في المدن والأرياف على حد سواء، من زاوية سيدي بلحسن الشاذلي في العاصمة إلى عشرات الزوايا في مختلف الجهات.

ويقوم التصوف على الهروب من صعوبات الحياة إلى فضاء الزوايا والتعبد الجماعي، وقد مثلت الطرق الصوفية، في جانب كبير منها، ملاذًا للفئات الفقيرة ومحدودة التعليم، التي وجدت في التجربة الروحية وسيلة لمواجهة قسوة الواقع وبناء عالمها الداخلي.

ويقوم التصوف، في جوهره، على التدين الفردي، إذ يهتم بأثر الإسلام في حياة الإنسان أكثر من اهتمامه بالشأن السياسي، وهو ما يفسر أن الطرق الصوفية في تونس لم تتخذ، في الغالب، مواقف سياسية من أنظمة الحكم، حتى في المراحل التي شهدت توترًا مع السلطة، كما حدث خلال عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة.

ولم يكن هذا الحضور في تعارض مع جامع الزيتونة، الذي مثل المرجعية المالكية التاريخية في تونس. فالتدين الزيتوني والتصوف السني المالكي تقاسما المجال الديني لعقود، وتقاسما أيضًا فكرة إصلاح الفرد باعتباره المدخل الطبيعي لإصلاح المجتمع، مع حضور سياسي محدود اقتصر، في الغالب، على مقاومة الاستعمار الفرنسي.

لكن هذه المعادلة بدأت تتغير مع وصول أفكار الإسلام السياسي القادمة من الشرق، التي نقلت الدين من المجال الروحي إلى المجال السياسي، وجعلت التنظيم والحشد والاستقطاب جزءًا من العمل الدعوي.

وفي هذا السياق، وجدت الصوفية نفسها أمام منافسين لا يشبهونها. فالطرق الصوفية تقوم على حلقات الذكر، والتربية الروحية، والعلاقة المباشرة بين الشيخ والمريد، بينما اعتمدت الحركات الإسلامية الحديثة على التنظيم الهرمي، والعمل الإعلامي، والتمويل، وشبكات العلاقات الخارجية.

ولذلك، لم يكن انسحاب الصوفية من المجال العام تعبيرًا عن ضعف فكري، بقدر ما كان امتدادًا لطبيعتها. فهي لا تنظر إلى التدين باعتباره مشروعًا للصراع على السلطة أو الهيمنة على المجتمع، وإنما تعتبره تجربة فردية تقوم على تزكية النفس، وتغليب السكينة على الجدل، والابتعاد عن الخصومات السياسية.

كما أن هذه الطرق لم تكن تمتلك الإمكانات المادية التي توفرت للتنظيمات الوافدة. فأنشطتها كانت تعتمد أساسًا على تبرعات المريدين وإمكانات محدودة، بعيدًا عن شبكات التمويل الضخمة أو المؤسسات الإعلامية أو الدعم الخارجي الذي استفادت منه تيارات الإسلام السياسي خلال مراحل مختلفة.

وبالمقابل، كانت الحركات الإسلامية تستثمر في الجمعيات، والمنابر الإعلامية، والعمل الطلابي والنقابي، والأنشطة الخيرية، بما وفر لها حضورًا متزايدًا داخل المجتمع.

> الصوفية لا تنظر إلى التدين باعتباره مشروعًا للصراع على السلطة، وإنما تعتبره تجربة فردية تقوم على تزكية النفس

ولم تقتصر المنافسة على جماعة الإخوان المسلمين، بل جاءت السلفية لاحقًا بخطاب أكثر حدة تجاه الموروث الديني التونسي، فاعتبرت الزوايا من البدع، وهاجمت التبرك بالأولياء وإقامة الأضرحة، وعدّت كثيرًا من الممارسات الصوفية خروجًا عن العقيدة الصحيحة.

وفي المقابل، اتهمت جماعة الإخوان الصوفية بالحياد السياسي، واعتبرت أن انشغالها بالذكر والطقوس الروحية جعلها بعيدة عن قضايا الأمة، بل واتهمتها أحيانًا بمهادنة الأنظمة الحاكمة. ورغم أن العلاقة بين هذه التيارات لم تتحول، في الغالب، إلى مواجهات مباشرة، فإن الخصومة الفكرية بقيت معلنة، وأسهمت في إضعاف حضور التصوف داخل المجال الديني.

وبعد ثورة 2011، دخلت الصوفية مرحلة أكثر صعوبة. فقد تعرض عدد من الزوايا والمقامات الدينية إلى اعتداءات نفذها متشددون، في محاولة لترهيب أتباع الطرق الصوفية وفرض قراءة أكثر تشددًا للدين.

ورأى الباحث في الفكر الإسلامي بدري المداني، في تصريح سابق لصحيفة "العرب"، أن الزوايا كانت من أبرز ضحايا المد المتطرف بعد الثورة، مشيرًا إلى أن بعض القائمين عليها تصدوا لهذا الفكر، لكنهم لم يمتلكوا الوسائل الكافية لاستعادة المبادرة.

وأضاف المداني أن الأزمة ليست خارجية فقط، بل داخلية أيضًا، فالكثير من مشايخ الزوايا، بحسب رأيه، يفتقرون إلى التأهيل العلمي الكافي، وهو ما حدّ من قدرتهم على تقديم خطاب ديني قادر على مخاطبة الأجيال الجديدة أو التفاعل مع التحولات الاجتماعية والسياسية.

كما انتقد غياب الدور الاجتماعي للزوايا خلال الأزمات الكبرى، مثل جائحة كورونا، في وقت نجحت فيه جمعيات أخرى في توسيع حضورها داخل المجتمع عبر المساعدات والعمل الميداني.

ومن هنا، فإن أزمة التصوف في تونس لا تبدو مرتبطة فقط بصعود السلفية أو الإسلام السياسي، بل أيضًا بعجزه عن تجديد نفسه. فالعالم تغير، بينما بقيت كثير من الزوايا متمسكة بالأدوات التقليدية نفسها، دون تطوير خطابها أو توسيع وظائفها الاجتماعية والثقافية.

انحسار الإسلام السياسي يمنح الصوفية فرصة التجديد

باب المندب... نهاية وهم الأمن البحري

هاني سالم مسهور
كاتب يمني

من العام 2007 بدأ صراع دامي بين جناح الإخوان في اليمن (علي محسن الأحمر وحميد الأحمر) للوصول إلى سلطة الحكم في صنعاء، رياح ما سميّ بـ "الربيع العربي" كانت مواتية لالتهاب ليس بالطارئ في التاريخ السياسي اليمني المعاصر من بعد قيام المملكة المتوكلية الهاشمية في مطلع القرن العشرين، لطالما عرف البيت الزيدي الانقلابات 1948 و1955 و1962 كلها انقلابات داخل البيت الزيدي كانت في مضمونها وشكلها سواء التي نجحت أو فشلت تحولات كلاسيكية بما فيها من العنف السياسي نظراً لطبيعة تكوين الإنسان اليمني عبر العصور والأزمنة.

ما يستدعي العودة إلى هذا الاستقراء في التاريخ السياسي هو اللحظة التي أعلنت فيها السعودية تشكيل تحالف دفاعي دولي، بعدما انتقلت جماعة الحوثي الإرهابية من تهديد الملاحة الدولية إلى فرض حصار بحري على السفن النفطية السعودية، واستهداف سفن تجارية، إلى جانب تنفيذ هجمات على مطار أبها ومنشآت أرامكو النفطية في جازان، لم يكن ذلك مجرد تصعيد عسكري، وإنما إعلان صريح عن انتقال الصراع إلى استهداف شرايين الطاقة والتجارة في المنطقة، وجاء هذا التحول بعد إصرار إيران على كسر القيود المفروضة على مطار صنعاء، وإعادة وفد جماعة الحوثي من طهران إلى مطار الحديدة، في خطوة حملت دلالات سياسية وعسكرية، وأكدت أن طهران لم تعد تكتفي بدور الداعم، وإنما أصبحت تتصرف باعتبارها صاحبة القرار في إدارة مسار الجماعة وتحركاتها الإقليمية.

تقدير الموقف السياسي يقتضي قدراً كبيراً من التجرد والموضوعية، فالتحالف الدفاعي الدولي الذي أعلنت السعودية تشكيله في نهاية يوليو 2026، يضاف إلى تحالف "أسبيدس" الأوروبي وقوة المهام المشتركة 153، ومع ذلك، لم تتمكن هذه التحالفات مجتمعة من سدّ الفراغ الذي خلّفه انتهاء مهام القوات المسلحة الإماراتية في يناير 2026، فالتطورات الميدانية في خليج عدن والبحر العربي أظهرت أن حجم التهديدات بات أكبر من قدرة هذه القوات مجتمعة على احتوائها، ومنذ يناير 2026 تعرضت سبع سفن للاختطاف، لا تزال ثلاث منها محتجزة، فيما جرى تداول مقاطع مصورة لبحارة محتجزين يناشدون دفع فدى مقابل إطلاق سراحهم، في مشهد يعكس حجم الفراغ الأمني الذي تركه الغياب الإماراتي.

واللافت أن جمهورية الصومال كانت ضمن الدول المشاركة في التحالف الذي أعلنت عنه السعودية، في وقت ما تزال فيه السواحل الصومالية تمثل نقطة الانطلاق الرئيسية لعمليات القرصنة في خليج عدن والبحر العربي. فمن بين السفن السبع التي تعرضت للاختطاف منذ يناير 2026، تشير المعطيات إلى أن اثنتين على الأقل نُقلتا إلى السواحل الصومالية، ولا تزال ثلاث سفن محتجزة هناك، فيما يتواصل احتجاز بحارة مصريين وسوريين وآسيويين بانتظار دفع فدى للإفراج عنهم. وكانت تلك السفن قد تعرضت للاختطاف بعد إبحارها من موانئ المكلا وشبوة، وهنا تبرز المفارقة؛ فنجاح أي تحالف بحري لا يُقاس بعدد الدول المنضوية تحت مظلته، وإنما بقدرته على معالجة مصادر التهديد الفعلية، وتأمين إطلاق سراح السفن والبحارة المحتجزين، وتجفيف البيئة التي تنطلق منها أعمال القرصنة قبل الانتقال إلى الإعلان عن ترتيبات أمنية جديدة.

ولا يمكن قراءة مشاركة حكومة بورتسودان وما رافقها من حضور للفريق أول ياسر العطا، بمعزل عن التحولات التي يشهدها البحر الأحمر، فهذه المشاركة تطرح أسئلة تتجاوز السودان إلى مستقبل الإسلام السياسي في الدول المطلة على هذا الممر الاستراتيجي، ففي اليمن، لا يزال حزب الإصلاح بوصفه الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، جزءاً من معادلة السلطة والصراع مع جماعة الحوثي، وفي السودان ما تزال جماعة الإخوان تواجه اتهامات بالاحتفاظ بنفوذ داخل مؤسسات الدولة رغم الحرب والتحولات التي شهدتها البلاد. لذلك، فإن أي ترتيبات أمنية في البحر الأحمر لن تنفصل عن سؤال أكبر وهو هل تتجه المنطقة إلى ترسيخ الدولة الوطنية، أم أنها ستبقى رهينة لمشاريع أيديولوجية تتنافس على الجغرافيا والسيادة؟.

> **الأمن البحري في البحر الأحمر يرتبط اليوم بمصير الدولة الوطنية فإما بناء مؤسسات سيادية قوية أو ترك الممرات رهينة لمشاريع أيديولوجية وعنف منظم**

ليس من قبيل الصدفة أن تكون السودان والصومال واليمن وهي ثلاث دول مشاطئة في البحر الأحمر تحت سلطة جماعة الإخوان، ما وفرته هذه المظلات مكنت لفروع تنظيم القاعدة في اليمن والجنوب العربي وحركة الشباب الصومالية من أن تشكل طوقاً أو إطاراً يمتلك كامل القوة وحتى الإمكانيات لفرض هجوم يماثل 7 أكتوبر في البحر الأحمر وإعلان الولاية الخاضعة لتنظيم القاعدة أو داعش، الاختلالات معروفة وما توفر لعناصر الجماعات الأصولية من حرية الحركة والتنقل غير مسبوق وخاصة بعد مغادرة الإمارات من اليمن وحلّ إضعاف الأحزمة والنخب الجنوبية التي كانت تعمل على مكافحة الإرهاب في شبه جنوب الجزيرة العربية.

الواقعية في النظر إلى باب المندب تقود إلى حقيقة يصعب تجاهلها، وهي أن هذا الجزء من العالم أصبح، بدرجات متفاوتة، خاضعاً لنفوذ جماعات الإسلام السياسي، ولم يكن ذلك نتيجة تطور طبيعي، وإنما حصيلة أكثر من عقدين من التقديرات الخاطئة والقراءات غير الموضوعية في التعامل مع خطر التنظيمات الجهادية والإسلام السياسي، فقد أفضت تلك السياسات إلى منح هذه الجماعات مساحة واسعة للتمدد والسيطرة على الجغرافيا، بينما راكمت الأخطاء جيلاً بعد جيل، حتى انتهى الأمر إلى ظهور جيوش مؤدلجة تضم مئات الآلاف من المقاتلين في اليمن والسودان، ومن هنا لا يمكن فصل أسماء مثل ياسر العطا وعلي محسن الأحمر عن هذا السياق، بوصفهما من أبرز الشخصيات التي ارتبطت، وفق هذا الطرح، بمسار جماعة الإخوان في البلدين، وهو ما يجعل أمن باب المندب قضية تتجاوز الحسابات العسكرية إلى معركة تتعلق بطبيعة الدولة وهوية السلطة على ضفتي البحر الأحمر.

ها نحن أمام معادلة غير مسبوقة فرضتها جماعة الحوثي تحت شعار "الحصار بالحصار"، جماعة مسلحة استطاعت أن تفرض حصاراً بحرياً على صادرات النفط السعودية، وأن تدفع ناقلات النفط إلى تغيير مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح، مع ما ترتب على ذلك من ارتفاع كبير في تكاليف التأمين والشحن، وفي الوقت نفسه، تحيط بباب المندب ثلاثة مراكز نفوذ مرتبطة بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان، الأمر الذي يجعل التهديد يتجاوز جماعة الحوثي وحدها إلى بيئة إقليمية أكثر تعقيداً، وقد أعادت هذه التطورات السعودية إلى مراجعة تقديراتها الإستراتيجية، بعد امتناعها في وقت سابق عن الانضمام إلى عملية "حارس الازدهار"، واليوم تقف المنطقة أمام معادلة مختلة بكل مقاييس القانون الدولي، فالممرات البحرية لم تعد رهينة نزاع بين دولتين، وإنما أصبحت خاضعة لابتزاز جماعات عابرة للدولة، إنها لحظة تتجاوز مجرد إعادة تقييم للمواقف، لأنها تفرض إعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي والدولي.

ما يحدث اليوم في هذا المضيق الاستراتيجي لم يعد مجرد صراع على سلطة الحكم في صنعاء، ولا حتى سباقاً للنفوذ بين الرياض وطهران إنما تجاوز ذلك ليصبح اختباراً حاسماً لمصير النظم السياسية في منطقة البحر الأحمر بأكملها، فالمعادلة الجديدة التي تنتج عن سيطرة جماعة الحوثي على أدوات التهديد، وتواطؤ بيئة الإسلام السياسي (بمختلف مكوناتها من الإخوان في السودان واليمن إلى الحركات الجهادية في الصومال)، تخلق كتلة ضغط استراتيجية تعيد إنتاج ممرات قراصنة القرن التاسع عشر، لكن بأسلحة القرن الحادي والعشرين.

إن ترك هذه الجغرافيا رهينة لجيوش غير نظامية، يمتلك بعضها أجندات أيديولوجية متقاطعة، يعني تحويل البحر الأحمر من شريان تجاري عالمي إلى بحيرة مغلقة تخضع لقوانين الابتزاز والعنف السياسي، وإذا كانت التحالفات الدولية الحالية قد عجزت عن ردع هذه التهديدات، فإن ذلك يؤكد أن الحل لا يكمن في مزيد من السفن الحربية، بل في إعادة بناء الدولة المركزية ذات السيادة الكاملة، وفصل المصالح الاقتصادية عن المشاريع الأيديولوجية المتصارعة، فإما أن ننتصر لدولة القانون والمؤسسات، أو نرضخ لمنطق الغاب الذي تحكمه جماعات لا تعترف بحدود ولا سيادة، وهنا يكمن الخطر الوجودي الذي يتهدد ليس فقط مضيق باب المندب، بل النظام العالمي القائم على حرية الملاحة والتجارة، لعل الكل وصل إلى قناعة كاملة أن نتيجة الرقص مع الأفاعي سيؤدي حتماً للدغة مباغته قاتلة، متى يتعلمون الدرس بأن استخدام الإخوان والحوثيين وغيرها من الفصائل هي سياسة قتلة تجارب العراق وأفغانستان والصومال والسودان واليمن يجب أن تنتهي تماماً لنبني شرق أوسط بلا أفاعي.

باب المندب... من فراغ أمني إلى ابتزاز عالمي

الدبيبة والفساد... والاحتجاجات

حان الوقت لمغادرة الكرسي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

ما يحدث هذه الأيام في غرب ليبيا قد لا يكون عاديًا، ولكنه نتيجة حتمية للأوضاع المتردية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا التي تواجهها البلاد من دون أي جهد حقيقي لتجاوز الأزمة ومغادرة مربع عبث السلطة وفوضى القرار ونهب المال العام. المطالبة بالإطاحة بحكومة عبدالحميد الدبيبة ليست جديدة، لكنها هذه المرة تتخذ بعدًا مختلفًا يتعلق بوجود تيار من داخل السلطة القائمة نفسها يعمل على إسقاط الحكومة بما يساعد على تهيئة الظروف الملائمة لتشكيل حكومة جديدة وفق الخطة الأميركية التي يقودها مسعد بولس، مستشار الرئيس ترامب للشؤون العربية والأفريقية. خلال الأسابيع الماضية تحرك الدبيبة مع فريقه لقطع الطريق أمام أية محاولة لتفعيل الخطة إن لم تتوفر له الضمانات بالبقاء على رأس الحكومة.

الدبيبة الذي جاء إلى السلطة في مارس 2021 ليشرف على إدارة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كانت ستنتظم تحت إشراف الأمم المتحدة في ديسمبر من العام ذاته، والذي أكد الاتفاق السياسي على أن عمر حكومته لن يتجاوز في أقصى الحالات 18 شهرًا، قضى إلى حد الآن أكثر من خمس سنوات كرئيس لمجلس الوزراء وهو يطمح إلى سنوات أخرى، ولا يخفي رغبته في البقاء 20 عامًا في المنصب ذاته، لاسيما وأن جذوره قد تمددت في مختلف المؤسسات المالية والاستثمارية الكبرى، وتحالفاته توطدت مع الميليشيات والجماعات المسلحة الأكثر تأثيرًا وخاصة في طرابلس ومصراتة والزاوية، وعلاقاته الخارجية أصبحت أعمق وأوثق مع قادة وزعماء الدول الإقليمية ومع العواصم العالمية الكبرى والشركات الكبرى، وخاصة تلك المرتبطة بعالم الطاقة التي عرف كيف يلاعبها بالعقود والاتفاقيات المربحة.

في العادة، وكلما شعر الدبيبة بوجود مخاطر تحدق بكرسيه وامتيازاته كان يعرف كيف يخلط الأوراق بالشكل الذي يضمن له الاستمرارية. علينا أن نعترف بأن الرجل يمتلك فريقًا من المستشارين المهمين سواء كانوا ظاهرين في الصورة أو اختاروا البقاء خارجها لتلافي الحرج. ومن وراء ذلك نجح في كسب علاقات إقليمية ودولية كثيرًا ما تساعده على فرض رؤيته وتحقيق أهدافه والإطاحة بمخططات أعدائه ومنافسيه ومن يطرحون أنفسهم بدلاء عنه خلال المرحلة القادمة. إذا رأيتم الدبيبة يغادر في اتجاه هذه الدولة أو تلك فلأنه يسعى إلى الحصول على دعم قادتها بأن يتوسطوا له مع واشنطن بالذات التي يدرك أنها صاحبة القرار النهائي عندما يتعلق الأمر بالوضع في ليبيا.

ما حدث في طرابلس قبل أيام كان اختبارًا لحكومة الدبيبة. والقوى التي وقفت وراءه حاولت من خلاله إقناع الرأي العام الدولي والعواصم الغربية وعلى رأسها واشنطن بأن المهندس عبدالحميد لم يعد له ما يقدمه من موقعه كرئيس للحكومة، وهو بعد خمس سنوات من توليه المنصب لم ينجح في تحقيق أي هدف من الأهداف التي وعد بها بقدر ما ساعد فقط على تأبيد الأزمة واستبعاد الحل. من الذي كان يرغب في الإمساك بمقاليد الحكومة الموحدة المقترحة؟ المطلعون على كواليس السياسة الليبية يقولون إنه إبراهيم الدبيبة، وهو ابن أخت عبد الحميد من زوجها الحاج علي الدبيبة الذي يعد من صانعي السياسات المالية والاقتصادية والتنموية في ليبيا منذ ثمانينات القرن الماضي بفضل علاقاته الخاصة جدًا بالعقيد الراحل معمر القذافي.

> **الصراع في ليبيا ليس فقط على السلطة بل على مسالك الفساد، حيث تتداخل مصالح النخب السياسية والميليشيات مع القوى الإقليمية والدولية الطامعة بالثروات**

لا يمكن فصل المسار السياسي والوظيفي للمهندس عبدالحميد عن الدور الكبير الذي لعبه الحاج علي، لكن عندما يتعلق الأمر بالسلطة والمال فإن كل الحسابات تضطرب والمصالح تتداخل والنفوس تتغير. خلال السنوات الماضية، كان إبراهيم الدبيبة بصفته مستشار الأمن القومي في طرابلس والمشرف على إدارة مصالح الأسرة بتكليف مباشر من والده، يقود مسارات الحوار مع قيادة الجيش في بنغازي ممثلة في شخص الفريق صدام حفتر نائب القائد العام حاليًا والمرشح لرئاسة المجلس الرئاسي وفق الخطة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس التقى الرجلان في دول عدة كالإمارات وتركيا وإيطاليا، وتوصلا إلى الكثير من الاتفاقيات غير المعلنة بخصوص المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي والاستثمارات المشتركة. كانا يجتمعان كصديقين حميمين، وأحيانًا كشريكين في القرار، وربما كزعيمين في دولتين جارتين ترتبطان بعلاقات قوية وتطلعات نحو الوحدة. المهم دائمًا هو الحفاظ على المصالح المشتركة التي بات مستقبل البلاد متوقفًا عليها.

هناك من المراقبين من يقول بصوت عال إن تكليف إبراهيم بتشكيل الحكومة سيساهم في حلحلة الأزمة، وخاصة إذا اجتمع مع الفريق صدام بعد تكليفه برئاسة المجلس الرئاسي خلفًا لمحمد المنفي. كل ذلك لا يخفي حقيقة مهمة وهي أن الصراع على السلطة في ليبيا هو صراع على مسالك الفساد ونهب المال العام، إذ ليس هناك من يقنع بما نهب، أو يشبع من السحت الذي جمعه من قوت الليبيين.

خلال السنوات لم تكتف ليبيا بالتموقع بين أكثر خمس دول فسادًا في العالم، ولكن نخبها جرت القوى الإقليمية والدولية الفاعلة إلى مستنقع الفساد والحصول على نصيبها من مقدرات الدولة. النائب العام يقود حملة جهاز القضاء لمكافحة الفساد. أغلب المستهدفين هم من فاقدي الغطاء السياسي والاجتماعي، أغلبهم من المسؤولين السابقين أو الموظفين العاجزين عن تأمين أنفسهم، لكن كبار اللصوص غير معنيين بالملاحقة، وخاصة إذا كانوا من كبار الساسة وأصحاب القرار أو أمراء الحرب وقادة الميليشيات، أو ممن يحتكمون على ثروات ضخمة نهبوها من أموال الشعب، ولم يرفضوا ما تلقوه من عروض تتعلق بالتخلي عن نسبة مهمة من تلك الأرصدة لفائدة هذا الطرف أو ذاك. عادة ما يتم الاتصال بالشخص المستهدف ويطرح عليه الحل المناسب: تخلَّ عن المبلغ المذكور من جملة ما تملك لفائدة فلان وفلان، وسنتولى حل المشكلة وشطب اسمك من قوائم المطلوبين.

هناك الكثير من القصص التي يمكن أن تُروى على مسامع الليبيين الذين يدركون جيدًا أن الفاسدين يواجهون منافسة حادة في سلوكياتهم من المكلفين بمحاربة الفساد ومن المشرفين على الأجهزة الرقابية التي كان من المفترض أن تحمي أملاك الدولة وحقوق المجتمع.

ما شهدته ليبيا خلال الأيام الماضية كان محاولة لاستبدال الفوضى الأمنية بالفوضى الاجتماعية في إطار العمل على عرقلة أي حل سياسي، وربما من أجل التأكيد على أن الوقت حان لكي يغادر المهندس الدبيبة الكرسي قبل أن يُجبر على تركه، وعليه أن يدرك أن طموحاته لن تُغفر له، وخاصة عندما تصطدم بطموحات الآخرين ممن يعتقدون أنهم أولى منه بالمنصب وأجدر منه بامتيازات الحكم.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الثلاثاء 2026/08/04
السنة 49 العدد 13878

موجة الحر الشديدة تُذبل مشروع تشجير الشرق الأوسط

نجاح مشاريع التشجير الكبرى مرهون بالاندماج ضمن منظومة ندرة المياه

إذا نفدت المياه أو ارتفعت تكلفتها بسبب الحرارة الشديدة وزيادة التبخر، فلن يكون لزراعة مليارات الأشجار الإضافية أي فائدة تُذكر، وقد تتحول إلى عبء إضافي على الموارد الشحيحة.

حدود التكيف في البيئات القاحلة

الرياض - تعهدت مجموعة بقيادة سعودية، ضمن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، بزراعة نحو 35.4 مليار شجرة في أنحاء المنطقة، مع هدف أوسع يصل إلى 50 مليار شجرة واستصلاح مئات الملايين من الهكتارات من الأراضي المتدهورة.

وتبدو هذه الفكرة، للوهلة الأولى، محل إجماع واسع، إذ تعد الأشجار وسيلة طبيعية لتخفيف الحرارة الحضرية، وتحسين جودة الهواء، وامتصاص الكربون، ومكافحة التصحر. غير أن السؤال الجوهري الذي طرحته الباحثة هيا الحسينان، الأستاذة المشاركة في قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والزميلة الزائرة في مركز الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد، يتجاوز الحماس الإنشائي إلى جوهر المشكلة: ماذا يحدث عندما تجعل موجات الحر الشديدة والمستمرة مثل هذه المشاريع غير مجدية عملياً، أو تقلل من فعاليتها إلى حد كبير؟

ينطلق تحليل الحسينان من ملاحظة أساسية مفادها أن أبحاث التكيف مع تغير المناخ ركزت بشكل كبير على إيجاد تدابير للحد من المخاطر، مثل أنظمة الإنذار المبكر بالحرارة، والمساحات الخضراء في المدن، وتحسين تصميم المباني، والأسطح الباردة. وهذه التدابير ضرورية بلا شك، لكنها غالباً ما تُقيَّم كما لو أن فعاليتها تبقى ثابتة مع ازدياد حدة مخاطر تغير المناخ.

> في ظل ارتفاع درجات الحرارة الليلية والنهارية، يصبح النجاح مشروطاً بقدرة الدول على توفير ري مستدام طويل الأمد

وهنا يكمن الخلل المنهجي. ففي منطقة الخليج، صُممت العديد من الحلول لمواجهة فترات حرارة شديدة مؤقتة، دون توقع أن تتحول هذه الحرارة إلى حالة سائدة ومستمرة على مدار فترات أطول من العام.

وفي الكويت، التي تعد واحدة من أكثر دول العالم حرارة، تظهر البيانات أن درجات الحرارة الليلية في فصل الصيف ترتفع بمعدلات أسرع من درجات الحرارة النهارية. هذا التحول الجوهري يقلل بشكل ملحوظ من فترة التبريد الليلية الطبيعية التي يعتمد عليها السكان والبنية التحتية للتعافي من الإجهاد الحراري النهاري.

تبرز أهمية هذا التحول في فهم حدود التكيف المناخي. فالكثير من أدبيات التكيف تفترض ضمنياً أن فعالية التدابير تبقى ثابتة حتى مع تزايد شدة المخاطر. غير أن الواقع في البيئات شديدة الجفاف مثل الكويت يكشف أن هذه الفرضية قد لا تصمد. فالتكيف مع الحرارة لم يعد مسألة إدارة فترات استثنائية، بل أصبح يتطلب التعامل مع حالة مستمرة تفرض ضغوطاً متراكمة. وعلى سبيل المثال، يوفر التكييف الهوائي حماية أساسية لا غنى عنها، لكنه في الوقت ذاته يزيد الطلب على الكهرباء ويساهم في إطلاق حرارة إضافية إلى البيئة المحيطة، مما يغذي دورة من الاعتماد المتزايد على التبريد الاصطناعي. وبالمثل، يمكن للتخضير الحضري أن يخفض درجات الحرارة المحلية، لكنه يعتمد على موارد مائية نادرة في بيئة شديدة الجفاف. فإذا نفدت المياه أو ارتفعت تكلفتها بسبب الحرارة الشديدة وزيادة التبخر، فلن يكون لزراعة مليارات الأشجار الإضافية أي فائدة تُذكر، وقد تتحول إلى عبء إضافي على الموارد الشحيحة.

يمتد هذا التحليل إلى مشروع مبادرة الشرق الأوسط الأخضر نفسه. فالتعهد بزراعة عشرات المليارات من الأشجار يفترض توافر المياه الكافية لنموها واستمرارها، ويفترض أيضاً أن الظروف المناخية ستسمح لهذه الأشجار بأداء وظائفها التبريدية والبيئية. لكن في ظل ارتفاع درجات الحرارة الليلية والنهارية، وزيادة معدلات التبخر، وتراجع الموارد المائية العذبة، يصبح النجاح مشروطاً بقدرة الدول على توفير ري مستدام طويل الأمد.

وفي المناطق شديدة الجفاف، قد تؤدي زراعة أنواع غير متكيفة محلياً إلى استهلاك كميات هائلة من المياه المحلاة أو الجوفية، مما ينقل الضغط من مجال إلى آخر دون حل جذري. كما أن الدراسات حول التخضير في المناطق القاحلة تظهر أن النباتات قد تقلل من انعكاس الإشعاع الشمسي (الألبيدو)، وفي حال ضعف التبخر بسبب ندرة المياه، قد تساهم في رفع درجات حرارة السطح بدلاً من خفضها.

لذلك، يدعو إطار التحليل الذي تقترحه الحسينان إلى الانتقال من التفكير في التكيف كمجموعة ثابتة من الإجراءات إلى اعتباره عملية ديناميكية تتطور مع تغير المخاطر. ففي المدى القريب، تظل التدابير منخفضة التكلفة مثل أنظمة الإنذار المبكر وحماية العمال في أوقات الحر ذات فعالية عالية لأنها سريعة التنفيذ وتستهدف الفئات الأكثر عرضة. أما مع استمرار الاحترار، فتزداد أهمية الاستثمارات الهيكلية طويلة الأمد مثل التظليل الحضري، والتصميم الحضري المتجاوب مع المناخ، وتعزيز مرونة منظومة الكهرباء، والتخضير المخطط بعناية باستخدام أنواع محلية قليلة الاستهلاك المائي. ويصبح ترتيب أولويات الاستثمار وتسلسله أمراً لا يقل أهمية عن اختيار التدابير نفسها.

لا تقتصر دروس الكويت على دولة واحدة. فكثير من مدن الشرق الأوسط والمناطق شديدة الجفاف تواجه ضغوطاً مماثلة من ارتفاع الحرارة والنمو السكاني والاعتماد المتزايد على التبريد. والتحدي لم يعد يقتصر على تحديد تدابير فعالة، بل على فهم كيف تتغير فعاليتها في ظل ظروف مناخية أكثر تطرفاً.

وفي هذا السياق، يصبح نجاح مشاريع التشجير الكبرى مرهوناً بقدرتها على الاندماج ضمن منظومة أوسع تراعي ندرة المياه، وارتفاع الحرارة الليلية، والضغوط المركبة على الطاقة والسكان، بدلاً من الاعتماد على أرقام طموحة قد تفقد معناها إذا نفدت الموارد التي تجعلها ممكنة.

الصين تُحوّل كل شيء لسلعة رخيصة.. حتى الذكاء الاصطناعي

الصين أعادت صياغة قواعد اللعبة تجارياً. لقد جعلت الذكاء الاصطناعي "سلعة رخيصة ومتاحة للجميع"، مما يشكل ضغطاً مرعباً على خزانة الشركات الأمريكية التي تضطر الآن لخفض أسعارها مراراً لمجاراة التنين الصيني.

بكين - قالت شركة أبحاث إن تكلفة تشغيل أحد إصدارات نموذج الذكاء الاصطناعي الرائد للشركة الصينية الناشئة (ديب سيك) تعد الأقل حتى الآن في اختبارات الأداء القياسية مقارنة بالنماذج المعروفة عالميا، كما أنها أقل بأكثر من 100 مرة من نموذج كلود فيبل 5 التابع لشركة أنثروبيك.

وأطلقت ديب سيك، التي ذكرت مصادر أنها تستعد لطرح عام أولي محتمل، نموذجها في-4فلاش رسميا يوم الجمعة، في أحدث محاولة لاستعادة الزخم من خلال فعل ما تشتهر به وهو تقديم بدائل للذكاء الاصطناعي بتكلفة منخفضة للغاية.

وكان نموذج آر1 الخاص بالشركة الناشئة قد أحدث ضجة حول العالم في أوائل عام 2025، وأدى إلى موجة بيع في أسهم شركات التكنولوجيا العالمية، وأثار تساؤلات حول المبالغ الضخمة التي تنفقها الشركات الأميركية على الذكاء الاصطناعي. وذكرت شركة أرتيفيشال أناليسيس للأبحاث أن سعر استخدام نموذج في-4فلاش هو 0.14 دولار لكل مليون وحدة من المدخلات و0.28 دولار لكل مليون وحدة من المخرجات والتي تقاس بالتوكن وهو وحدة بيانات تستخدم لقياس استخدام الذكاء الاصطناعي.

وقدرت شركة أرتيفيشال أناليسيس، التي تتخذ من سان فرانسيسكو مقرا، متوسط تكلفة استخدام نموذج في-4 فلاش بثلاثة سنتات لكل اختبار، مقارنة مع 86 سنتا لنموذج كيمي كيه3 من شركة مون شوت إيه.آي الصينية المنافسة، و1.86 دولار لنموذج جي.بي.تي-5.6 سول من أوبن إيه.آي، و3.15 دولار لنموذج كلود فيبل 5.

وتوفر هذه المقارنة مقياسا أكثر واقعية للقيمة مقارنة بالأسعار وحدها، لأنها تأخذ في الاعتبار كمية البيانات التي يجب على النموذج معالجتها وتوليدها لإكمال مهمة. فقد يظل النموذج الذي يتميز بسعر منخفض مكلفا في نهاية المطاف إذا كان يتطلب خطوات أكثر بكثير لإنتاج إجابة.

وذكرت أرتيفيشال أناليسيس أن نموذج في-4فلاش من ديب سيك سجل 50 نقطة من أصل 100 في مؤشر الذكاء الخاص بها. وهذه هي نفس النتيجة التي سجلها نموذج جيميني 3.6 فلاش من غوغل، وتقل بنقطة واحدة عن نموذج ميوز سبارك 1.1 من ميتا ونموذج جي.إل.إم-5.2 من زي.إيه.آي. لكن نموذج كيمي كيه3 من مون شوت سجل 57 نقطة، في حين سجل كل من كلود أوبوس 5 وفيبل 5 من أنثروبيك، وجي.بي.تي-5.6 من أوبن إيه.آي تسع نقاط أو أكثر أعلى منه.

ويدفع هذا الفارق الشركات العالمية والأميركية للتوقف عن إنفاق مبالغ طائلة على النماذج الأميركية فائقة القوة للمهام الروتينية، والتحول إلى النموذج الصيني الاقتصادي كـ"سيارة اقتصادية" تفي بالغرض اليومي بأقل تكلفة.

يذكر أنه عند النظر إلى مؤشرات الذكاء الخالص وحل المشكلات الاستدلالية شديدة التعقيد، لا تزال النماذج المغلقة الأميركية تحتفظ بالصدارة وتحقق درجات أعلى في اختبارات الذكاء المعقدة.

ورغم أن الصين لم تكتسح الولايات المتحدة برمجياً من حيث "الذكاء والأبحاث الأساسية"، ولكنها أعادت صياغة قواعد اللعبة تجارياً. لقد جعلت الذكاء الاصطناعي "سلعة رخيصة ومتاحة للجميع"، مما يشكل ضغطاً مرعباً على خزانة الشركات الأمريكية التي تضطر الآن لخفض أسعارها مراراً لمجاراة التنين الصيني.

صنع في الصين

شقة للإيجار بشرط الطائفة.. لبنان الذي لم يعد يخفي انقسامه

بيروت - أثار نشر المخرج والممثل والكوميديان اللبناني محمد الدايخ فيديو يوثق مشادة كلامية في منطقة المونتيفيردي – المنصورية (قضاء المتن، جبل لبنان) جدلا واسعا. وكان الدايخ، المعروف بأعماله التي تنتقد الطائفية مثل مسلسل "مرحبا دولة"، يبحث عن شقة للإيجار برفقة سمسار، فاعترض سكان المبنى على تأجيره إياها لأنه شيعي. واجههم الدايخ مباشرة، وقال عبارته التي انتشرت بسرعة "لو أنا إسرائيلي كان عادي، بس لأني شيعي".

والمنطقة ذات غالبية مسيحية، والحادثة لم تكن مجرد خلاف فردي. انتشر الفيديو على نطاق واسع عبر منصات مثل يوتيوب وتيك توك وإكس، لتؤكد أن الانتماء الديني أو الطائفي ما زال عائقاً في سوق الإيجارات في بعض المناطق.

أثارت الحادثة انقساماً حاداً يعكس الاستقطاب اللبناني المعتاد. اعتبر كثيرون أن ما حدث تمييز طائفي صريح، ودليل على استمرار عقلية الغيتوهات في مجتمع يفترض أنه يعيش تحت سقف دولة واحدة. في المقابل، رأى آخرون في الرفض تعبيراً عن مخاوف أمنية مشروعة بعد الحروب الإسرائيلية المتكررة مع حزب الله، حيث ارتبط وجود أشخاص من بيئة معينة في أذهان البعض باحتمال الاستهداف.

كتب غسان حجار في "النهار" مقالاً قاسياً بعنوان "محمد الدايخ هذا الطائفي لا تؤمَنُ جيرته"، معتبراً أن حملة الدايخ مذهبية وأن صاحب العقار حر في ملكه.

وانتشرت تغريدات تنتقد الدايخ نفسه بسبب مواقفه السابقة، مثل تغريدة توني صغبيني التي اتهمته بنشر «العنصرية والطائفية» سابقاً:

@Saghbiny

محمد الدايخ صرلو سنتين بيكب عنصريته وطائفيته وكراهيته للمسيحي عالتلفزيون وبيدافع عن حزب الارهاب وحروبه متل الحمار، وبالآخر جايي يقعد عنّا ومش متحمّل يقعد عند أشرف الناس، ودغري لبس دور الضحية. يبدو جمهور حزباله بعدو مش فهمان انو فيه عواقب لكل شي. ما قصّرو فيك شباب المنطقة. انقلع.

في الجهة المقابلة، دافع آخرون عنه معتبرين أن الحادثة تكشف جرحاً أعمق. كتب يوسف قيس تغريدة قال فيها إن الحوادث الصغيرة غالباً ما تكون نافذة على جرح أكبر في المجتمع، مشيراً إلى تصاعد لغة الخوف والانقسام:

@ykaissG

أحياناً لا تكون الحوادث الصغيرة سوى نافذة تُطل بنا على جرح أكبر يسكن في أعماق المجتمع.

ما أثاره المخرج والممثل محمد الدايخ، بغضّ النظر عن تفاصيل الحادثة نفسها، وعن مدى عفويتها أو افتعالها، ليس مجرد إشكال عابر بين شخص وصاحب عقار، بل هو مرآة لمرحلة دقيقة يمرّ بها لبنان، حيث تتصاعد لغة الخوف والانقسام، وتعود الهويات الضيقة لتتقدّم على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

أما الصحفي بيير أبي صعب فمدح رد الدايخ الوطني والواعي، معتبراً أنه رفض الوقوع في فخ الحقد المضاد.

هذا الانقسام في الردود ليس جديداً. هو انعكاس مباشر لكيفية تعامل اللبنانيين مع أي حادثة تمس الهوية.

ولبنان ليس مقسماً رسمياً بخطوط فاصلة معلنة، لكنه يعيش تقسيماً عملياً يومياً يعتمد على الهوية الثقافية والدينية. بعد الحرب الأهلية واتفاق الطائف، ترسّخ نظام المحاصصة الذي جعل الطائفة مفتاحاً للسياسة والوظيفة والنفوذ.

وامتد هذا النظام إلى الحياة اليومية: السكن، والتعليم، والأندية، وحتى اختيار الجيران. وفي سوق الإيجارات، بات السؤال عن الطائفة أو المنطقة الأصلية أمراً شائعاً غير مكتوب. خلال موجات النزوح من الجنوب والضاحية الجنوبية، رفضت عائلات ومناطق استقبال نازحين خوفاً من أن يجلبوا معهم خطر الاستهداف الإسرائيلي. أصدرت بعض البلديات تعاميم تطلب التحقق من هوية المستأجر وسجله. هذا الخوف حقيقي لدى كثيرين، لكنه يحول المواطن اللبناني إلى "تهديد محتمل" بناءً على انتمائه فقط.

المناطق المسيحية في المتن وكسروان تبقى في الغالب متجانسة، والضواحي الجنوبية والجنوب والبقاع الغربي ذات طابع شيعي غالب، وطرابلس وصيدا تحتفظان بطابعهما السني، والشوف بطابعه الدرزي.

هذه الخرائط غير الرسمية تحدد أين يشعر اللبناني بالأمان، وأين يشعر بالغربة داخل بلده. ويغذي النظام السياسي يغذي هذا الواقع لأنه يقوم عليه.

غياب تعداد رسمي منذ عام 1932، وضعف الدولة، والأزمات الاقتصادية المتتالية، كلها عوامل تجعل الهوية ملاذاً ودرعاً في آن واحد. حتى الأعمال الفنية التي تنتقد الطائفية، مثل أعمال الدايخ، تُستقبل داخل دوائر منقسمة، ويُستخدم صاحبها أحياناً كدليل على «طائفية» الطرف الآخر.

إن حادثة الدايخ ليست الأولى ولن تكون الأخيرة. هي لحظة كشفت ما يعرفه اللبنانيون جيداً ويتردد الكثيرون في الاعتراف به علناً: أن الهوية ما زالت تحدد الحدود العملية للحياة المشتركة أكثر مما تفعل القوانين أو الشعارات عن «العيش المشترك».

الدستور ينص على المساواة وحرية السكن، ومبدأ حرية التعاقد يعطي المالك هامشاً، لكن التمييز على أساس الطائفة يصطدم بمبادئ الكرامة والمواطنة. عملياً، يغلب الواقع على النص. في غياب سياسات إسكان وطنية جادة، واندماج اجتماعي حقيقي، وإصلاح سياسي يخرج من منطق المحاصصة، ستستمر هذه الخرائط غير المرئية في رسم حياة اللبنانيين.

السؤال الذي تطرحه الحادثة أكبر من شقة في المنصورية: هل يريد اللبنانيون وطناً يعيش فيه المواطن مع مواطن آخر بغض النظر عن هويته، أم مجموعة جزر مغلقة يخاف بعضها من بعض؟ الإجابة لا تكمن في فيديو واحد أو تغريدة، بل في كيفية تعامل الناس مع الجار المختلف عندما لا تكون الكاميرا موجودة، وفي قدرة النظام السياسي على تجاوز منطق الطائفة إلى منطق الدولة. حتى ذلك الحين، ستظل حوادث مثل حادثة محمد الدايخ تذكيراً يومياً بأن التقسيم في لبنان ليس مجرد ذكرى حرب أهلية، بل واقع معاش يتجدد مع كل محاولة للسكن أو التعايش خارج الحدود غير المرسومة.